البروفيسور عمّار بوضياف

الوجيز في القانون الإداري

الجزء الأوّل

- المدخل العام
- الشخصيّة المعنويّة
- أسس التّنظيم الإداري وهياكله



الطّبعة الخامسة

دار الأمة للنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

فهرس الموضوعات

تقسيم أجزاء الكتاب.....5
تقديم الطبعة الخامسة.....6
مقدمة.....12
الفصل الأول: المدخل العام للقانون الإداري.....17
تمهيد وتقسيم.....18
المبحث الأول: مفهوم القانون الإداري.....18
المطلب الأول: المفهوم الواسع للقانون الإداري.....19
المطلب الثاني: المفهوم الضيق.....21
المطلب الثالث: مدى تأثير المشرع الجزائري بالقانون الإداري بالمفهوم الفني.....23
أولا: من حيث النظام القانوني.....23
ثانيا: من حيث طبيعة النظام القضائي.....31
المبحث الثاني: علاقة القانون الإداري بغيره من العلوم وفروع القانون الأخرى ذات الصلة.
.....46
المطلب الأول: علاقة القانون الإداري بعلم الإدارة العامة.....46
المطلب الثاني: علاقة القانون الإداري بفروع القانون الأخرى.....50
أولا: علاقة القانون الإداري بالقانون الدستوري.....50
دراسة تطبيقية.....51
تجسيد العلاقة بين القانون الإداري والقانون الدستوري من خلال مواد الدستور الجزائري
لسنة 2020.....51
ثانيا: علاقة القانون الإداري بالقانون المدني وقانون الأسرة.....67
ثالثا: علاقة القانون الإداري بالقانون الجنائي.....71
رابعا: علاقة القانون الإداري بقانون الإجراءات المدنية والإدارية.....75
خامسا: علاقة القانون الإداري بالقانون الدولي العام.....77
سادسا: علاقة القانون الإداري بالقانون المالي.....79
المبحث الثالث: إستقلالية القانون الإداري.....80
المبحث الرابع: نشأة القانون الإداري وتطوره (المعنى الضيف والخاص).....86

أولا: مرحلة عدم مسؤولية الدولة.....88
ثانيا: مرحلة الإدارة القاضية - Administration juge.....89
ثالثا: مرحلة القضاء المقيّد أو المحجوز - Justice retenu.....91
رابعا: مرحلة القضاء المفوض (تغيير الطبيعة القانونية لمجلس الدولة) Justice déléguée.....92
خامسا: محكمة التنازع وقرار بلانكو الشهير.....95
المبحث الخامس: خصائص القانون الإداري.....98
المبحث السادس: مصادر القانون الإداري.....104
أولا: التشريع.....104
ثانيا: العرف.....113
ثالثا: القضاء.....117
مساهمة القضاء الإداري الجزائري في إرساء مبادئ القانون الإداري الجزائر.....122
أ- مساهمة الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا سابقا.....122
ب- مساهمة مجلس الدولة الجزائري (ابتداء من 1998).....124
المبحث السابع: أسس القانون الإداري.....127
أهمية تحديد أساس للقانون الإداري.....127
اختلاف الفقه في تحديد أساس القانون الإداري.....129
أولا: معيار السلطة العامة.....129
تقدير هذا المعيار.....130
أمثلة تطبيقية من القانون الجزائري.....131
ثانيا: المرفق العام كأساس للقانون الإداري.....135
- أزمة فكرة المرفق العام.....137
- فكرة المصلحة العامة كأساس للقانون الإداري.....139
- معيار السلطة العامة في وجه جديد.....140
- الجمع بين المعيارين.....141
الفصل الثاني: الشخص المعنوي والأسس العامة للتنظيم الإداري.....143
تمهيد وتقسيم.....144
المبحث الأول: الشخص المعنوي.....145
المطلب الأول: تعريف الشخص المعنوي وأهميته.....145

المطلب الثاني: موقف الفقه والتشريع من فكرة الشخصية المعنوية.....146
أولا: الشخصية المعنوية فكرة مفترضة 147
ثانيا: الشخصية المعنوية فكرة حقيقية 148
ثالثا: النظريات المنكرة للشخصية المعنوية.....149
المطلب الثالث: أنواع الأشخاص الإعتبارية العامة 152
أولا: الأشخاص المعنوية الإقليمية 152
ثانيا: الأشخاص المعنوية المرفقية 154
المطلب الرابع: النتائج المترتبة على الشخصية المعنوية.....155
المبحث الثاني: الأسس العامة للتنظيم الإداري 157
المطلب الأول: المركزية الإدارية 158
تعريفها.....158
أركانها 159
أولا: تركيز السلطة الإدارية بين أيدي الإدارة المركزية.....159
ثانيا: خضوع موظفي الحكومة المركزية لنظام السلم الإداري والسلطة الرئاسية 159
- صور المركزية الإدارية.....168
تقدير المركزية الإدارية.....170
المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية.....171
- مفهومها.....171
- اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري 172
- اللامركزية والفدرالية.....172
أركان اللامركزية الإدارية.....174
أولا: الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة 174
ثانيا: الإعتراف بوجود هيئات محلية أو مصلحية مستقلة 175
ثالثا: خضوع الأجهزة المستقلة لوصاية السلطة المركزية 177
التمييز بين الوصاية الإدارية والوصاية المدنية.....178
التمييز بين الوصاية الإدارية والسلطة الرئاسية.....179
مظاهر الرقابة الإدارية التي تمارسها الإدارة المركزية على الإدارة المحلية 180
صور اللامركزية الإدارية.....182

- مزايا اللامركزية.....182
- عيوب النظام اللامركزي.....184
المطلب الثالث: الجمع بين المركزية واللامركزية 186
الفصل الثالث: الهياكل المركزية للتنظيم الإداري الجزائري.....189
المبحث الأول: هياكل الإدارة المركزية التقريرية 190
المطلب الأول: رئاسة الجمهورية (رئيس الجمهورية).....191
المركز الدستوري السامي لرئيس الجمهورية 191
التطبيقات العملية الخاصة بأحكام السلطة التنفيذية في دستور 2020.....191
أولا: انتخاب رئيس الجمهورية، ومدة العهدة الرئاسية 192
ثانيا: شروط الترشح لانتخابات رئيس الجمهورية 193
ثالثا: أداء رئيس الجمهورية لليمين الدستورية ومباشرة مهامه.....194
رابعا: سلطات رئيس الجمهورية وصلاحياته.....195
خامسا: تفويض رئيس الجمهورية لصلاحياته الدستورية والقيود الواردة عليه.....197
سادسا: ممارسة السلطة التنظيمية.....197
أ- مجال التشريع العادي أو القانون 198
ب- مجال القانون العضوي 200
ج-التشريع بأوامر ضوابطه وقيوده.....201
سابعا: سلطات رئيس الجمهورية في الحالات الاستثنائية 203
1-إقرار حالة الطوارئ أو الحصار 203
2-إقرار الحالة الاستثنائية.....204
3-إقرار التعبئة العامة 205
4-إعلان الحرب 206
الأثار الدستورية الناتجة عن الحرب 207
المطلب الثاني: الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحال.....208
دستور 2020 واعتماد التسميتين حسب الحال 208
تعيين أعضاء الحكومة.....209
أ-حكومة بقيادة وزير أول.....209
تقديم مخطط عمل الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني 209

ب-حكومة بقيادة رئيس حكومة 210
سلطات وصلاحيات الوزير الأول أو رئيس الحكومة..... 210
أولا: توجيه وتنسيق ومراقبة عمل الحكومة..... 211
ثانيا: سلطة الوزير الأول أو رئيس الحكومة في تخويل أعضاء الحكومة بتفويض الإمضاء212
ثالثا: توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية 212
أمثلة عملية 213
رابعا: تطبيق القوانين والتنظيمات 214
خامسا: رئاسة مجلس الحكومة..... 214
سادسا: توقيع المراسيم التنفيذية 215
أ-توقيع المراسيم التنفيذية ذات الطابع التنظيمي 215
ب-توقيع المراسيم التنفيذية ذات الطابع الفردي 216
سابعا: يعين في الوظائف المدنية للدولة التي لا تندرج ضمن سلطة التعيين لرئيس الجمهورية أو تلك التي يفوضها له هذا الأخير..... 216
ثامنا: السهر على حسن سيرة الإدارة العامة 216
المطلب الثالث: الوزارة "الوزير" 217
تطور عدد الوزارات في الجزائر: (نسوق بعض الأمثلة) 219
صلاحيات الوزير 222
أمثلة عن صلاحيات بعض الوزراء لسنة 2023 223
المبحث الثاني: الهياكل الإستشارية المركزية 225
أولا: المجلس الإسلامي الأعلى 226
ثانيا: المجلس الأعلى للأمن 226
ثالثا: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 228
رابعا: المجلس الوطني لحقوق الإنسان..... 230
خامسا: المرصد الوطني للمجتمع المدني 233
سادسا: المجلس الأعلى للشباب 234
سابعا: المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات 235
فهرس الموضوعات..... 238